الأمم المتحدة

A/61/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

جنوب أفريقيا: ** **مشروع قرار**

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

تعتمد الاستراتيجية التالية المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا:

استراتيجية مواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

أولا - مقدمة

أجرى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الحادية والستين للجمعية العامة المعقود يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك، استعراضا عالميا شاملا بمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا.

* A/61/150.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

010906 010906 06-48487 (A)

وأجرى الاجتماع العام تقييما للتقدم المحرز وللعقبات المصادفة خلال السنوات الخمس الأولى من التنفيذ، وقام بصياغة توصيات من شأنها ضمان مواصلة تنفيذ الالتزامات السبعة التي تضمَّنها برنامج العمل واعتمد هذه الاستراتيجية المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

ثانيا – الالتزام ١: تشجيع وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

١ – الإنجازات

- طرأ تحسُّن على النمو الاقتصادي وأداء الاقتصاد الكلي في معظم أقل البلدان نموا، ولا سيما منها تلك المصدّرة للنفط.

٢ – التحديات

- لم يكن النمو كافيا ليؤدي إلى خفض ملموس في مستويات الفقر؛
- لم تحقق ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما جرى اتباعها، قدرا كافيا من النجاح في تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر والجوع؛
- مثّلت محدودية الإحصاءات المتعلقة بأقل البلدان نموا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ إشكالية حالت دون تقديم وصف دقيق لأوضاع التنمية في أقل البلدان نموا.

٣ – التوصيات

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا

ينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم بما يلي:

- تعميق عملية التشاور بغرض العمل على أن تستجيب خطط التنمية الوطنية لأولويات أضعف شرائح السكان؛
- وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان في المناطق النائية، مثل سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الجبلية، بحيث يتسنى للاستثمارات، خاصة في القطاعات الاجتماعية، سبل الاستمرار على المدى الطويل؛
- مواصلة اعتبار اللامركزية خطوة هامة تكفل تمحور السياسات بصورة أكثر حول البشر؛

- تشجيع القطاع الخاص من خلال السياسات المناسبة. أما في المجالات التي يكون فيها نشاط القطاع الخاص محدودا أو منعدما، فينبغي للحكومات اتخاذ التدابير اللازمة لسد هذه الثغرة، بما في ذلك من خلال الموارد العامة أو في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- وضع واعتماد السياسات الملائمة المتعلقة بالأراضي، التي تعالج القضايا المرتبطة بضمان حيازة الأرض لتشجيع أمور من بينها توفير المزيد من الاستثمار من القطاع الخاص في قطاع الأعمال التجارية الزراعية؛

- تعزيز نوعية النمو عن طريق تحديد واستخدام الإمكانيات الجديدة لزيادة العمالة و/أو التصدير وتحسين توزيع الدخل.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها الشركاء الإنمائيون

ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يقوموا بما يلي:

- تنفيذ تدابير متجانسة ومنسقة لتهيئة بيئة خارجية مؤاتية تساعد أقل البلدان نموا على جني منافع من العولمة ودعم هذه البلدان للتخفيف من حدة آثارها السلبية؛

- دعم الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا من خلال التشاور والحوار وتوفير الدعم المالي الكافي وغيره من أشكال الدعم في الوقت المناسب، مع العمل على عدم تقويض ما يبذله كل بلد من جهود لتعزيز قدراته، وأن تكون المساعدات المقدمة إليها شفافة وموجَّهة عن طريق الميزانية الوطنية؛

- دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في مجال تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

ثالثا – الالتزام ٢: الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي

١ – الإنجازات

- قطع معظم أقل البلدان نموا شوطا واسعا من التقدم في مجالات من ضمنها تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة إضافة إلى آليات قانونية ومؤسسية أخرى. فقد انضم على سبيل المثال سبعة عشر بلدا من أقل البلدان الأفريقية نموا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٢ - التحديات

برغم تحقيق بعض الإنجازات في مجال إدارة الحكم، لا تزال ثمة تحديات أخرى قائمة هي:

- عدم كفاية الموارد المخصصة لإصلاحات الحكم؛
- نشوب الصراعات وانعدام الأمن الداخلي في عدد من أقل البلدان نموا؛
- تدفق اللاجئين والمشردين داخليا؛
- الفساد؛
- انعدام المساواة بين الجنسين على مستوى صنع القرار في العديد من أقل البلدان نموا؛
- قصور أساليب الحكم على الصعيد الدولي.

٣ - التوصيات

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بها أقل البلدان نموا

ينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم بما يلي:

- تشجيع الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من برنامج عمل بروكسل في وقت مناسب؛
- تحسين أساليب الحكم الرشيد على الصعيدين المحلي والوطني بحيث تُعالج أبعاد من بينها اللامركزية والمساواة بين الجنسين؛
- تسخير الآليات الإقليمية عند الاقتضاء لزيادة إصلاح أساليب الحكم؛
- توعية دوائر الحكم بحقوق المواطنين ومسؤولياتهم من خلال التثقيف والتدريب؛
- تعزيز الجهود المبذولة لمحاربة الفساد.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها الشركاء الإنمائيون

ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يقوموا بما يلي:

- مساعدة أقل البلدان نموا بالموارد المالية والمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال الحكم؛
- إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا الخارجة من الصراع؛

- مواصلة مساعدة أقل البلدان نموا حين تطلب ذلك في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات وضمان الأمن الداخلي؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في ما تبذله من جهود لمحاربة الفساد، وخاصة من خلال تعزيز قدرات مختلف المؤسسات المنشأة في هذا الصدد؛
- ضمان المشاركة التامة والفعالة لأقل البلدان نموا في عمليات صنع القرار على الصعيد العالمي؛
- العمل مع أقل البلدان نموا لضمان امتلاكها لبرامج التعاون الإنمائي وشفافية هذه البرامج والمساءلة المتبادلة في إطارها.

رابعا – الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

١ – الإنجازات

- تحقق قدر كبير وملموس من التقدم في مجال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية؛
- طرأت زيادات ملموسة على معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية وسُجلت مكاسب مطردة باتجاه القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم؛
- ما فتئت تتحسن أيضا بعض المؤشرات الصحية في البعض من أقل البلدان نموا منذ عام ٢٠٠١.

٢ – التحديات

بالرغم من حدوث بعض التحسُّن، لا تزال عدة عراقيل تحول دون تنفيذ برنامج عمل بروكسل تنفيذا تاما وفي الوقت المحدد، هي:

- النقص الحاد في الموارد المحلية والخارجية الذي يعرقل توفير أقل البلدان نموا استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية الاجتماعية وفي تقديم الخدمات الاجتماعية؛
- ارتفاع معدل زيادة السكان، المقترن بنقص الموارد والطلب المتزايد على هياكل أساسية اجتماعية أفضل، الذي يشكل تحديات عديدة تواجه أقل البلدان نموا؛
- انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية؛
- رداءة نوعية التعليم في أغلب الأحيان والتي تزداد تفاقما بسبب ضعف معايير التدريس وارتفاع معدلات تناقص المدرِّسين بسبب انخفاض المرتبات؛

- عدم تناسب المناهج الدراسية في أغلب الأحيان مع متطلبات سوق العمل؛
- هجرة الكفاءات التي لا تزال تشكل أحد التحديات الأساسية التي تستنزف الموارد البشرية من أقل البلدان نموا؛
- ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأمهات؛
- سبل الحصول على الدواء والاستفادة من الهياكل الأساسية الصحية الكافية التي لا تزال تشكل عائقا أساسيا في عدد كبير من أقل البلدان نموا؛
- ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وما يخلفه ذلك من آثار اجتماعية؛
- عدم كفاية الموارد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل؛
- خطر أنفلونزا الطيور الذي يشكل تحديا جديدا يواجه أقل البلدان نموا؛
- سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي اللذان لا يزالان يمثلان مشكلة مزمنة، خاصة في أقل البلدان الأفريقية نموا؛
- سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والاستفادة من المرافق الصحية اللتان لا تزالان ضئيلتان للغاية، خاصة في المناطق الريفية.

٣ - التوصيات

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بها أقل البلدان نموا

ينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم بما يلي:

- تعزيز المبادرات الرامية إلى معالجة الثغرة الفاصلة بين الجنسين وانخفاض معدلات إتمام الدراسة الابتدائية والانتقال إلى المدارس الثانوية؛
- تحسين نوعية التعليم وقدرته على الاحتفاظ بالمدرسين من خلال توفير ظروف عمل أفضل ومنح حوافز في الأجور وتوفير تعليم مستمر للكبار؛
- وضع برامج التدريب المهني وتحسينها خاصة في المجالات التقنية، بما في ذلك استحداث مبادرات خاصة في القطاع غير النظامي من الاقتصاد؛
- استحداث برامج وسياسات تتناسب فيها المهارات مع فرص العمل على نحو أفضل؛

- اعتماد السياسات وتشجيع جميع المبادرات التي تخلق الاندفاع والوعي بين صفوف الموظفين المهرة بحيث يتسنى لهم المساهمة بفعالية في تقدم بلدهم؛
- مواصلة جعل الخدمات الصحية أيسر منالا وأقل تكلفة، خاصة للمجتمعات المحلية الريفية؛
- تحسين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والاستفادة من المرافق الصحية، خاصة في المناطق الريفية، بمساعدة الشركاء الإنمائيين؛
- تعزيز الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لتنفيذ الالتزام بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها الشركاء الإنمائيون

ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يقوموا بما يلي:

- مواصلة وتعزيز دعمهم لأقل البلدان نموا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل؛
- مواصلة وتعزيز دعمهم لأقل البلدان نموا في القضاء على سوء التغذية والجوع؛
- توفير الدعم لأقل البلدان نموا في ما تبذله من جهود في مجال القيادات وتنمية القدرات مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والمرأة؛
- مساعدة أقل البلدان نموا على التصدي للخطر الجديد المتمثل في داء أنفلونزا الطيور.

خامسا – الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

١ – الإنجازات

- اعتمدت أقل البلدان نموا، من خلال الآليات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، أطرا للتعاون لتوسيع هياكلها الأساسية المادية؛
- حققت أقل البلدان نموا بعض التقدم في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة بزيادة سبل الحصول على الخطوط الهاتفية الرئيسية والهواتف المحمولة وكذلك بتشجيع استخدام الحواسيب الشخصية وشبكة الإنترنت؛
- خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، كادت تزداد كثافة الخطوط الهاتفية وإمكانيات التواصل عبر شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بنسبة الضعفين؛

- أدى إصلاح القواعد التنظيمية وبيئة الأعمال التجارية إلى اجتذاب قدر يسير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا؛
- أُحرز بعض التقدم في مجال الأمن الغذائي بسبب أمور من بينها تكييف ونشر أصناف المحاصيل العالية الغلة، وتكثيف استخدامات الزراعة المائية في أقل البلدان نموا.

٢ - التحديات

- لا يزال نقص الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية الجيدة التطور والموثوقة يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتعزيز قدرتها الإنتاجية وتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل؛
- يمثل نقص الهياكل الأساسية، خاصة في مجالي توليد الطاقة والنقل، عراقيل أمام توظيف المزيد من الاستثمارات في أقل البلدان نموا، وخاصة في الجزر الصغيرة وأقل البلدان غير الساحلية نموا؛
- يحول غياب التكنولوجيا والمؤسسات الوطنية المعنية بالملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أقل البلدان نموا وبين الاندماج في عملية العولمة وجني فوائدها؛
- رغم أن ما يزيد على ٧٢ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا يعيشون في المناطق الريفية ويعولون على الزراعة لكسب قوتهم، فإن القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا يعاني من نقص رؤوس الأموال ومن استخدام معدات بدائية واتباع تكنولوجيات عفا عليها الزمن ويخضع لتقلبات أحوال الطقس التي يصعب التنبؤ بها؛
- يشكل تدهور الأراضي والتصحر وآثار تغير المناخ الضارة وتقلبات المناخ وتكرار حدوث الظواهر الجوية القاسية عراقيل تحول دون قيام زراعة سليمة ومستدامة في العديد من أقل البلدان نموا؛
- ما زال الحصول على الطاقة يمثل مشكلة في العديد من أقل البلدان نموا؛
- ما زالت الإمكانيات الاقتصادية للسياحة لا يستفاد منها بالشكل الكافي.

٣ - التوصيات

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بها أقل البلدان نموا

ينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم بما يلي:

- وضع أولويات واضحة تتعلق بالقدرة الإنتاجية والهياكل الأساسية مع تقديم الدعم لتنمية وتعزيز المجالات الحيوية للهياكل الأساسية؛
- تعزيز قدرات البحث والتطوير. واستخدام الفرص التقنية والتدريبية المتاحة من خلال معاهد البحوث والجامعات الوطنية والإقليمية. ولا غنى في هذا المجال عن خدمات دعم الأعمال التجارية، مثل توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وتقديم المشورة بشأن سبل تحسين الإنتاجية وإصدار التصديقات ومراقبة الجودة وتنمية الموارد البشرية؛
- إقرار أطر قانونية ووضع استراتيجيات مناسبة في مجال الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية وتكنولوجيا الشعوب الأصلية؛
- إعطاء الأولوية للاستثمار، سواء من مصادر محلية أو دولية، في القطاعات التي يكون لها فيها ميزات نسبية ومن شأنها توليد فرص العمل، وذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لو اقتضى الحال ذلك؛
- تحسين ظروف العمل وحقوق العاملين من خلال اعتماد قوانين العمل وتنفيذها تنفيذا فعالا؛
- القيام، بمساعدة الشركاء الإنمائيين، بتحسين البيئة المؤاتية للمؤسسات التجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تقوم بدور حاسم في الحد من الفقر بإسهامها في النمو الاقتصادي وتوظيف الأفراد؛
- تعزيز قدرة البلدان المذكورة الإنتاجية وتنويع أنشطتها الاقتصادية، بمساعدة شركائها الإنمائيين، من خلال أمور من بينها تنمية الهياكل الأساسية وتشجيع المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة؛
- اتخاذ تدابير فعالة لتحسين سبل حصول أقل البلدان نموا على الطاقة؛
- تشجيع الاستخدام الفعال للمياه السطحية من خلال أمور من بينها ضمان الحصول على حصة مناسبة من المياه وبناء السدود؛

- تعزيز القدرات بغرض إشراك السكان المحليين وسائر أصحاب المصلحة على نحو أفضل في تنمية السياحة.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون

ينبغي أن يقوم الشركاء الإنمائيون بما يلي:

- توفير الدعم اللازم للتنمية وتحسين الهياكل الأساسية للنقل من قبيل مرافق المرافئ وطرق وأساطيل النقل العابر فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تيسير عملية النقل، لا سيما في أقل البلدان غير الساحلية نموا التي تعتمد على بلدان المرور العابر للوصول إلى البحر ومنه؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في إنشاء نظام للهياكل الأساسية يمكن الركون إليه ويكون مضمونا ومأمونا وسليما من الناحية البيئية بغية تعزيز الوصول إلى الأسواق بشكل أوسع ودعم الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في الحصول على تكنولوجيا سليمة بيئيا بأسعار معقولة، تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها أحد الشروط الأساسية المطلوبة سلفا لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في إدماج الملكية الفكرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في تعزيز قدرات مؤسساتها من خلال تعزيز مشاركة المؤسسات التجارية المحلية في نقل المعارف وفي نقل التكنولوجيا وتكييفها وتطويرها؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في اعتماد برامج تكفل شبكات أمان للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في تعزيز قدراتها المحلية على تقييم المشاريع وإدارتها؛
- وضع واتخاذ تدابير فعالة من أجل التعجيل بتسوية قضايا قطاع الطاقة على نحو يراعي ضعف اقتصادات أقل البلدان نموا؛
- بالإضافة إلى ذلك أن تقوم بلدان الجنوب، ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب، بتقديم المساعدة المطلوبة إلى أقل البلدان نموا في توسيع فرص التجارة، وبناء القدرات وتخفيف عبء الديون من أجل القيام على أفضل وجه باستخدام الإمكانات الضخمة التي ينطوي عليها التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى.

سادسا – الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في مجال التنمية

١ – الإنجازات

- زادت أقل البلدان نموا مشاركتها في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة دون الإقليمية والإقليمية والدولية وعززت قدراتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛
- ارتفعت نسبة الصادرات من أقل البلدان نموا بما متوسطه ١٠,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

٢ – التحديات

- تعد الأسعار المتقلبة وغير المستقرة للسلع الزراعية الأساسية في السوق العالمية وما يواكبها من اعتماد على السلع الأساسية الأولية من الشواغل الرئيسية للعديد من أقل البلدان نموا؛
- يؤدي افتقار أقل البلدان نموا إلى القدرة على إضفاء قيمة مضافة على منتجاتها الزراعية إلى تعميق الآثار السلبية المترتبة على أسعار السوق المتدنية في اقتصاداتها؛
- لا يزال الافتقار إلى تنويع سلة الصادرات والعدد المحدود لأسواق التصدير يشكلان تحديا رئيسيا يواجه أقل البلدان نموا؛
- بسبب القيود الموجودة في جانب العرض، والافتقار إلى القدرات المتصلة بالتجارة، كالقدرة التفاوضية، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، لا تستفيد أقل البلدان نموا بشكل كامل من مبادرات المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق؛
- لا يزال دعم الصادرات المخلّ بالتجارة إلى حد كبير الذي تقدمه البلدان المتقدمة إلى مزارعيها يعوق المشاركة المتكافئة لأقل البلدان نموا في الأسواق العالمية؛
- يزيد الموقع الجغرافي غير المؤاتي للجزر الصغيرة وأقل البلدان غير الساحلية نموا من تكاليف الصادرات والواردات؛
- تزيد متطلبات المعاملات المرهِقة والعوائق البيروقراطية من تكاليف المبادلات التجارية وتنال من القدرة التنافسية لصادرات العديد من أقل البلدان نموا.

٣ - التوصيات

'١' الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا

أن تقوم أقل البلدان نموا بما يلي:

- مواصلة إدماج التجارة في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر بهدف تعزيز الصادرات والحد من الفقر؛
- مواصلة مضاعفة جهودها المبذولة بدعم من الشركاء الإنمائيين في سبيل تنويع سلة صادراتها لمعالجتها مشكلة اعتمادها الكبير على قلة من السلع الأساسية؛
- مواصلة تنمية قدرة تقنية عالية لفعالياتها التجارية بحيث تصبح قادرة على فهم الالتزامات المترتبة على الامتثال لقواعد الهيئات التجارية العالمية والإقليمية، وعلى الإفادة الكاملة من الامتيازات التجارية؛
- تحسين شبكات النقل والاتصالات لزيادة حجم التجارة وخفض التكاليف وتحسين فترات تسليم الصادرات فضلا عن تحقيق الاستخدام الأمثل لأفضليات الوصول إلى الأسواق المتاحة؛
- اتخاذ التدابير الرامية إلى تحديث وكالات الجمارك وتبسيط إجراءاتها تيسيرا للتجارة.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون

ينبغي أن يقوم الشركاء الإنمائيون بما يلي:

- توفير معاملة خاصة وتفاضلية لأقل البلدان نموا؛
- السماح بشكل دائم لجميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نموا بالوصول إلى الأسواق معفاة من الضرائب والرسوم، وذلك بحلول عام ٢٠٠٨ أو بتاريخ لا يتعدى بدء تنفيذ نتائج مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي على نحو يكفل الاستقرار والأمن وإمكانية التنبؤ؛
- تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ بغية تعزيز صادرات أقل البلدان نموا وكفالة اتسام قواعد المنشأ التفضيلية المطبَّقة على واردات أقل البلدان نموا بالشفافية والبساطة، والمساهمة في تيسير الوصول إلى الأسواق؛

- المبادرة دون إبطاء إلى إزالة جميع الحواجز المخلة بالتجارة، بما في ذلك الزيادات القصوى والشديدة في التعرفات الجمركية، ومبالغ الدعم المرتفعة، وغير ذلك من الآليات غير الجمركية؛

- زيادة الدعم المالي والتقني الهادف إلى تنويع اقتصادات أقل البلدان نموا مع العمل على تقديم مساعدة مالية وتقنية إضافية من خلال آليات التنفيذ المناسبة بما يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها في التنفيذ، ومن بينها الوفاء بمتطلبات التدابير المتصلة بصحة الإنسان والنبات، وبمتطلبات الحواجز التقنية للتجارة، ولمساعدتها على إدارة عمليات التكيف التي تقوم بها بما فيها العمليات التي تقتضيها مواجهة نتائج الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس. وفي هذا السياق ينبغي التعجيل بالعمل المضطلع به حاليا لتعزيز الإطار المتكامل المتعلق بالمعونة مقابل التجارة؛

- تقديم الدعم لأقل البلدان نموا خلال الفترة الانتقالية التي يجري العمل خلالها على إزالة الحواجز التجارية العالمية؛

- الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا لبناء القدرات التجارية عن طريق زيادة كبيرة للمعونة المقدمة لتوفير المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات، ومواصلة العمل الجاري حاليا لتحسين تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة؛

- تنسيق المساعدة من جانبها مع الوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بما يكفل عدم إخضاع أقل البلدان نموا لمشروطية القروض والمنح والمساعدة الإنمائية الرسمية، بما يتنافى مع حقوقها والتزاماتها بمقتضى اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

- مواصلة إيلاء الأهمية والأولوية لاختتام إجراءات الانضمام الجارية إلى منظمة التجارة العالمية بأسرع ما يمكن لصالح أقل البلدان نموا التي لم تنضم إليها بعد؛

- الإسهام، في سياق تنشيط التجارة بين بلدان الجنوب، في تحقيق أداء تجاري أفضل لصالح أقل البلدان نموا من خلال خفض الحواجز التجارية والتعرفات المفروضة على صادرات أقل البلدان نموا وتقديم الأفضليات التجارية، بما فيها أفضليات الوصول إلى الأسواق، على أساس غير تمييزي. وزيادة الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين البلدان النامية لا سيما في مجالات التجارة والاستثمار وتطوير الهياكل الأساسية المادية؛

- مساعدة أقل البلدان نموا في تنفيذ الصكوك المموَّلة من الصندوق المشترك للسلع الأساسية المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية؛
- أن توفر المفاوضات بشأن القواعد التي تجرى في إطار مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي المرونة اللازمة لجعل تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية للتجارة المتعددة الأطراف التي تنظم ترتيبات التجارة الإقليمية أكثر دعما لجهود تحقيق التكامل الإقليمي مع البلدان النامية وفي ما بينها مع توفير المرونة لأقل البلدان نموا في التكيف مع أنظمة التجارة التنافسية.

سابعا – الالتزام ٦: الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة

١ – الإنجازات

- منذ عام ٢٠٠١، تعمد أقل البلدان نموا اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي هي طرف فيها. وبالإضافة إلى ذلك، تجهد أقل البلدان نموا للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقات عن طريق إدماج تعهداتها في خططها للتنمية المستدامة واستراتيجياتها البيئية على الصعيد الوطني.

٢ – التحديات

- لا يزال القضاء على الفقر، في ظل تزايد ضعف أقل البلدان نموا إزاء الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والظواهر البيئية العالمية، يشكل تحديا رئيسيا لأقل البلدان نموا؛
- تتسم أقل البلدان نموا بقدرة محدودة أو مقيَّدة على الاستجابة بشكل فعال وفي الوقت المناسب إزاء الكوارث الطبيعية، وتقليل الخسائر في الأرواح، وفي تدمير وسائل كسب العيش، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية وانتكاس النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الظواهر البيئية العالمية المتزايدة قوة وتواترا؛
- لا تزال أقل البلدان نموا تواجه عددا من التحديات البيئية العالمية الخطيرة ومنها ما يتعلق بالموارد البيولوجية الرئيسية، والتصحر، وتدهور الأراضي، وتأثير تغير المناخ؛
- لم يقدم إلى أقل البلدان نموا الدعم الكافي من أجل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في ما يتعلق بكفاءة استهلاك الطاقة والاستخدام المتزايد لبدائل الطاقة المتجددة،

والإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتكيف مع وتيرة التحضُّر السريعة، وإدارة النفايات الصناعية والمحلية وسلامة استخدام المواد الكيميائية.

٣ - التوصيات

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا

أن تقوم أقل البلدان نموا بما يلي:

- تحسين أساليب مواجهة التحديات البيئية بمواصلة إدماج القضايا البيئية ضمن أطر التخطيط الوطنية، وكفالة المشاركة الفعالة لنطاق واسع من أصحاب المصلحة في تنفيذ خطط العمل البيئية، وتحسين رصد تنفيذ السياسة البيئية؛

- التعهد باتخاذ إجراءات لتحقيق تنميتها الصناعية بما ينسجم والضمانات البيئية المناسبة؛

- الإفادة القصوى من التمويل المتوافر لأقل البلدان نموا الأعضاء في اتفاقية تغير المناخ وذلك من خلال الصندوق الخاص لأقل البلدان نموا التابع لمرفق البيئة العالمية؛

- مواصلة وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛

- تعميم مراعاة الخطط المتعلقة بالمناطق الحضرية في سياساتها الوطنية وخططها الإنمائية.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون

ينبغي أن يقوم الشركاء الإنمائيون بما يلي:

- توفير الدعم لأقل البلدان نموا في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

- توفير الدعم لأقل البلدان نموا في تعزيز قدراتها على المشاركة الفعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي في أنظمة الإنذار المبكر وشبكات الاستجابة، بما في ذلك تكنولوجيا استخدام السواتل، والاستفادة منها؛

- مساعدة أقل البلدان نموا في الاستثمار الكثيف في مشاريع الحماية البيئية بالمناطق الريفية، لا سيما في الأراضي الجافة أو المناطق المعرضة للجفاف والمناطق المعرضة للفيضانات؛

- مساعدة أقل البلدان نموا على مكافحة تآكل السواحل الناجم عن تقدم مياه البحر في الأراضي الجافة؛
- إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا في تنفيذ محور تدهور الأراضي التابع لمرفق البيئة العالمية، بما في ذلك بناء القدرات على إعداد المشاريع المؤهلة للحصول على المساعدة؛
- إدماج عاملي المخاطر الناجمين عن تفاوت المناخ وتغير المناخ في تخطيطهم وتقييمهم للمشاريع المنفذة في أقل البلدان نموا؛
- الوفاء بالتزاماتهم بالتمويل عن طريق توفير موارد كافية على أساس قابل للتنبؤ لما هو قائم من آليات مؤسسية وتمويلية لمساعدة أقل البلدان نموا على التكيف مع مخاطر تغير المناخ والآثار الناجمة عنه؛
- كفالة نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تفضيلية فضلا عن إتاحة الطاقة المتجددة لأقل البلدان نموا؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في الحصول على الوسائل التقنية والمالية لمساعدتها على التكيف مع الصدمات البيئية غير المتوقعة؛
- مساعدة أقل البلدان نموا في تعزيز ودعم التنمية السياحية المستدامة في المناطق الطبيعية بغية المساعدة على صون العمليات الإيكولوجية الأساسية وحفظ التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي.

ثامنا – الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية

١ – الإنجازات

- حققت أقل البلدان نموا بعض الإنجازات في مجال تعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين السياسة الضريبية، وإصلاحات القطاع المالي، وآليات الرقابة على الميزانية وعلى إدارة المالية العامة، وتعزيز القاعدة الضريبية وتوسيعها.

٢ – التحديات

- عجز أقل البلدان نموا عن تمويل احتياجاتها من الاستثمار من خلال الموارد المحلية وحدها بسبب الهوة في الموارد الناجمة عن انخفاض نسبة نصيب الفرد من الدخل، وقلة المدخرات، والمعوقات الهيكلية وضعف قطاعات التمويل؛

- يشكل ضعف القطاعات المالية وعدم القدرة على الاستفادة من الخدمات المالية بعض القيود التي تحد من قدرة أقل البلدان نموا على تعبئة ما يكفي من الموارد المالية على الصعيدين المحلي والدولي؛
- عدم الوفاء بالكامل بالالتزامات المتعلقة بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو الوارد في برنامج عمل بروكسل؛
- تعقيد الإجراءات والشروط المتعلقة بصرف المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛
- ضعف آليات التنسيق في صرف المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛
- ما زالت الديون الخارجية المتراكمة على أقل البلدان نموا وخدمات الديون تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وجهودها الرامية إلى القضاء على الفقر؛
- المشاكل الصعبة التي لا تزال تعانيها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تتمكن حتى الآن من بلوغ نقاط اتخاذ القرارات التي حددتها لنفسها؛
- ضآلة الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا.

٣ - التوصيات

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا

ينبغي لأقل البلدان نموا القيام بما يلي:

- مواصلة تعزيز قدرتها المؤسسية بغرض تعبئة كل من الموارد المحلية والخارجية؛
- تبسيط وتنسيق وتحديث نظمها لجباية الضرائب بغرض تحسين فعاليتها وكفاءتها وإنصافها؛
- بذل جهود للمواءمة بين القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي، بهدف الاستفادة الكاملة من إمكانية مساهمة الأنشطة الواسعة النطاق في القطاع غير الرسمي في اقتصاداتها؛
- تشجيع المدخرات المحلية على الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية؛
- وضع استراتيجيات وطنية، بدعم من شركائها في التنمية، لبناء قطاعات مالية شاملة وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر؛

- الاستفادة من التقدم المحرز بما يكفل الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية للتصدي لتحدياتها الإنمائية.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون

ينبغي للبلدان المانحة أن تقوم بما يلي:

- تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لجميع أقل البلدان نموا في شكل منح؛
- الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما تلك الواردة في برنامج عمل بروكسل، بغرض زيادة تدفق المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا لتبلغ نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وعلى المانحين الذين لم يبلغوا هذا المستوى في عام ٢٠٠٦ أن يتخذوا، بشكل خاص، تدابير ملموسة لتعجيل الوفاء بالتزاماتهم؛
- مواصلة مواءمة تدفقات وآليات المساعدة الإنمائية الرسمية مع استراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية في أقل البلدان نموا؛
- توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية عبر عمليات الميزنة الوطنية؛
- بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية وفعالية المعونة، بطرق شتى منها تنفيذ ما يلي:
  - o احترام التزام المعونة غير المقيدة باعتباره من الأولويات؛
  - o تنسيق وتبسيط إجراءات المانحين؛
  - o توفير المعونة على أساس يمكن التنبؤ به بصورة أفضل في ظل التزامات طويلة الأمد؛
  - o تبسيط طرق إيصال المعونة لكفالة نجاح الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
  - o تخفيض تكلفة المعاملات المطلوبة في أقل البلدان نموا المستفيدة، من خلال تنسيق المعونة على نحو أفضل.
- ينبغي أن يتخذ دائنو أقل البلدان نموا الثنائيون والمتعددو الأطراف تدابير فعالة لتخفيف الديون وخاصة من خلال:
  - o إلغاء كافة الديون غير المسددة، المستحقة على جميع أقل البلدان نموا إلغاء كاملا وسريعا وغير مشروط؛
  - o الإعفاء من الديون إضافة إلى المساعدة العادية؛

- معالجة الأسباب الهيكلية للمديونية؛
- عدم وقوع أقل البلدان نموا التي تستفيد من تدابير تخفيف الديون مرة أخرى في ربقة الديون التي لا يمكن تحملها؛
- إيلاء أهمية خاصة للبلدان التي تمر بفترة ما بعد الصراع.

• اعتماد سياسات وتدابير لتعزيز وتحسين تدفقات الاستثمار المباشر إلى أقل البلدان نموا؛

• تقديم موارد كافية في حينها لدعم جهود التعمير والانتعاش على المدى الطويل في أقل البلدان نموا الخارجة من الصراعات والكوارث الطبيعية؛

• أن تواصل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تقديم ضمانات التأمين لاستثمار القطاع الخاص في أقل البلدان نموا. أن يساهم المجتمع الدولي بدوره في زيادة تدفق الاستثمار عبر التمويل المشترك والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأن تتحمل مصارف التصدير والاستيراد الائتمانات والمخاطر المحدقة بالبلدان لتوجيه المزيد من الاستثمار إلى أقل البلدان نموا.

تاسعا – آليات التنفيذ والرصد والتقييم والمتابعة

يقتضي التنفيذ الفعال والكامل لبرنامج عمل بروكسل العمل على تعزيز ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض على كل من الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي على النحو المبين في برنامج عمل بروكسل. وينبغي تنفيذ التدابير على مختلف الأصعدة على نحو يتسم بالاتساق والتآزر. كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تتخذ التدابير اللازمة لمتابعة هذه الأنشطة.

على الصعيد الوطني

١ – الإنجازات

• إنشاء مراكز للاتصال بغرض تنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٢ – التحديات

• ضعف القدرات البشرية والمؤسسية؛

- غياب قاعدة بيانات شاملة وسوء نظام الرصد والتقييم؛
- تعدد البرامج وغياب الاتساق فيما بينها؛

٣ - التوصيات

قدمت التوصيات التالية:

'١' الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا

ينبغي أن تقوم أقل البلدان نموا بما يلي:

- كفالة ترجمة الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل بروكسل إلى تدابير محددة في نطاق أطرها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للقضاء على الفقر، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حال توافرها؛
- تعزيز دور مراكز الاتصال الوطنية بتزويدها الدعم المالي والتقني اللازم من جانب الشركاء الإنمائيين؛
- بناء منتديات مؤسسية وطنية شاملة وتشاركية بمساعدة شركاء التنمية لتكون بمثابة قاعدة للمتابعة والرصد المنهجيين لتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

'٢' الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون

- مساعدة أقل البلدان نموا في وضع أطرها الإنمائية على الصعيد القطري مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبشكل متسق وفقا للأولويات الوطنية؛
- أن يقدم المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة الدعم التقني والمالي، وأن يساعدوا أقل البلدان نموا على ترجمة الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل بروكسل إلى إجراءات ملموسة وفقا للأولويات الوطنية. وأن يحظى برنامج عمل بروكسل بالأولوية والتركيز في ما يضطلع به نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة من برامج عمل وما يقدمه تقارير على الصعيد القطري؛
- أن يقدم المنسق المقيم للأمم المتحدة الدعم التقني والمالي الكافي لمراكز الاتصال الوطنية من أجل إعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

- أن يرتكز التقييم والرصد على تحقيق النتائج مع التركيز بشكل خاص على الإنجازات والعقبات والتوصيات بالنسبة لمسار العمل في المستقبل؛
- تعزيز الاتساق والتنسيق على الصعيد القطري بين مختلف وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة؛
- أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة اللازمة لأقل البلدان نموا في مجال بناء قدراتها الإحصائية، بما في ذلك ما يتم في هذا السياق من خلال التدريب الملائم والدعم الدولي الفعال؛

على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي

١ - الإنجازات

اتخذت بالفعل بعض الكيانات دون الإقليمية والإقليمية تدابير معينة من أجل التصدي للشواغل الخاصة بأقل البلدان نموا:

- إنشاء وحدة للتنسيق تعنى بأقل البلدان نموا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - التحديات

ما زال يتعين على معظم الكيانات دون الإقليمية والإقليمية إدراج برنامج عمل بروكسل ضمن برامجها.

- عدم كفاية الهياكل الأساسية لدعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛
- عدم كفاية الأموال المتاحة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي التي تدعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٣ - التوصيات

أن تشارك الكيانات دون الإقليمية والإقليمية بمزيد من الهمة وأن تساهم بفعالية في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وفي هذا الصدد، ينبغي متابعة تنفيذ التوصيات التالية:

- اتخاذ تدابير تكفل استجابة الهيئات دون الإقليمية والإقليمية بما يراعي احتياجات أقل البلدان نموا على نحو أفضل؛

- على الكيانات دون الإقليمية والإقليمية، التي لم تبادر بعد إلى إنشاء وحدات محددة داخل الكيانات من أجل أقل البلدان نموا المنتمية لكل منها، والتي لم تعمل بعد على إدماج أحكام برنامج عمل بروكسل ضمن برنامج عملها، القيام بذلك؛
- أن تنسق في هذا الصدد، للجان الاقتصادية الإقليمية مع غيرها من الكيانات دون الإقليمية والإقليمية بشأن قضايا أقل البلدان نموا؛
- أن تنشئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جديد، على وجه الاستعجال، وحدة معنية تحديدا بأقل البلدان الأفريقية نموا؛
- أن تجري الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية رصدا واستعراضا دوريين للتقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وأن تمنح فرصة لأقل البلدان نموا إلى جانب البلدان النامية المجاورة لها لتبادل الخبرات ولإيجاد حلول للمشاكل الإنمائية المشتركة؛
- تعزيز دور اللجان الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية والإقليمية في تنفيذ برنامج بروكسل؛
- أن تجري اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تنسيقا ثلاثيا على نحو منتظم فيما بين تلك اللجان والمؤسسات المالية الإقليمية وأقل البلدان نموا؛
- أن تضطلع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية بدور فعال في مجال الدعوة لصالح قضايا أقل البلدان نموا.

على الصعيد العالمي

الإنجازات

- إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١ - التوصيات

تضطلع الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات المعنية المتعددة الأطراف، بدور حاسم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وعليه، يوصى باتخاذ التدابير التالية:

- أن تشارك الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المعنية، مشاركة كاملة في استعراضات برنامج عمل بروكسل على كافة الأصعدة؛

- أن تحظى قضايا أقل البلدان نموا بأولوية عليا في كافة الفعاليات الرئيسية وفي برامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

- أن ينضم الممثل السامي إلى لجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بغرض الدعوة إلى تنفيذ برنامج عمل بروكسل والنهوض به؛

- أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقارير عن أقل البلدان نموا تتسم بقدر أكبر من التحليل وتركز أكثر على الإجراءات المتخذة، عن طريق تسليط الضوء على المجالات الأساسية التي تستدعي من أصحاب المصلحة اتخاذ إجراءات مع تقديم توصيات محددة؛

- أن يتخذ الأمين العام للأمم المتحدة إجراءات تكفل مواصلة تعزيز كفاءة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإمداده بمزيد من الموارد البشرية والمالية حتى يتسنى له الاضطلاع بمهامه بشكل سليم، طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٦؛

- أن تولي لجنة بناء السلام عناية خاصة لأقل البلدان نموا الخارجة من حالات الصراع؛

- أن يواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتشاور مع الوكالات المعنية، العمل دوريا على تحديث المصفوفة المرفقة بشأن تحديد وتصنيف المؤسسات التي تتولى تنفيذ برنامج عمل بروكسل على مستوى كل قطاع على حدة؛

- أن تنفذ الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المعنية، التزامات برنامج عمل بروكسل على مستوى كل قطاع على حدة، على النحو المشار إليه في المرفق؛

- أن تقوم جميع المنظمات المعنية بموافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل مستخدمة في ذلك معايير ومؤشرات قابلة للقياس الكمي وفي ضوء الأهداف والغايات المحددة والمتفق عليها؛

- أن تدرج المؤسسات أو الوكالات المسؤولة عن التنسيق بين قطاعات محددة في التقارير التي يقدمها كل منها إلى مجلسه التنفيذي، تقييما كميا لتنفيذ برنامج عمل

بروكسل في قطاعها، على أن يشمل ذلك أيضا، عند الاقتضاء، التحديات التي تواجهها في بلوغ الغايات والأهداف؛

- حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تخصيص الوقت الكافي لإجراء مناقشات شاملة بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل خلال الجزء العام من دورته الموضوعية؛

- أن تعمد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعمل بعد على إدماج برنامج عمل بروكسل في برنامج عملها، وعلى تعيين مركز للاتصال للاضطلاع باستعراض برنامج عمل بروكسل وتنفيذه ومتابعته، إلى القيام بذلك؛

- أن تعمل المؤسسات المالية الدولية وصندوق البيئة العالمية وغير ذلك من المنظمات الدولية المعنية، على تعزيز جهودها الرامية إلى الإسهام الفعال في تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

- أن يدرج الأمين العام للأمم المتحدة قضايا أقل البلدان نموا في كافة التقارير ذات الصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما بما يكفل متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

- أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاضطلاع بدوره في تقديم المساعدة الفنية والتقنية لأقل البلدان نموا تنفيذا لبرنامج عمل بروكسل؛

- أن يعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز دوره في مجال الدعوة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل وأن يجعله معروفا ومفهوما على نطاق أوسع؛

- الطلب إلى الأمين العام بأن يكفل تخصيص بدل السفر وبدل الإقامة اليومي من الموارد العادية لاثنين من ممثلي كل بلد من أقل البلدان نموا لحضور الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

- عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٠ بغرض إجراء تقييم شامل ونهائي لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً والبت في الإجراءات المتخذة لاحقا لصالح أقل البلدان نموا.

المرفق الأول

قادة أفرقة تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
الالتزام ١: تبني وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس	**الهدف ١ – بلوغ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في السنة**	١ – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	البنك الدولي	
	الهدف ٢ – زيادة نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٥ في المائة في السنة	٢ – تكوين رأس المال الإجمالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) البنك الدولي	
	الهدف ٣ – تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية–١)	٣ – نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للاستهلاك يوميا (تعادل القوة الشرائية)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البنك الدولي	
	الهدف ٤: تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية – ٢)	٤ – النسبة المئوية للسكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة التغذوية	منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأغذية العالمي	
الالتزام ٢: حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي	**لا توجد غايات وأهداف قابلة للقياس**		مكتب أقل البلدان نموا صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	

(١) هذه القائمة ليست حصرية.

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية	**الهدف ٥: توفير خدمات الصحة الإنجابية، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، لجميع الناس في السن المناسبة بأسرع ما يمكن في موعد غايته عام ٢٠١٥**	٥ – النسبة المئوية للولادات بمساعدة عامل صحي ماهر	منظمة الصحة العالمية صندوق الأمم المتحدة للسكان	
	الهدف ٦ – إتاحة أوسع مجموعة ممكنة من الأساليب المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة والمقبولة في مجال تنظيم الأسرة ومنع الحمل	٦ – مدى استعمال وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات حاليا اللاتي يراوح عمرهن بين ١٥ و ٤٩ عاما، أي وسيلة من الوسائل	صندوق الأمم المتحدة للسكان	
	الهدف ٧ – كفالة حصول جميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة والأطفال المنتمين إلى الأقليات العرقية، على تعليم ابتدائي إلزامي جيد ومجاني وكفالة إكمالهم لذلك التعليم (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٣)	٧ – معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي، لكلا الجنسين ٨ – معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي، للبنات ٩ – معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي، للبنين	اليونسكو اليونيسيف	
	الهدف ٨ – النهوض بنسبة ٥٠ في المائة بمستويات تعليم الكبار للقراءة والكتابة بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما بالنسبة إلى النساء، وتوفير إمكانية الحصول بشكل متكافئ على التعليم الابتدائي والمستمر أمام جميع البالغين	١٠ – معدل تعلم الكبار القراءة والكتابة، كلا الجنسين ١١ – معدل محو أمية الكبار، النساء ١٢ – معدل محو أمية الكبار، الرجال ١٣ – نسبة النساء إلى الرجال في محو الأمية	اليونسكو اليونيسيف	
	الهدف ٩ – القضاء على التباينات بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على	١٤ – نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي ١٥ – نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي ١٦ – نسبة البنات إلى البنين في التعليم العالي	اليونسكو اليونيسيف	

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
	حصول البنات بشكل تام ومتكافئ على التعليم الابتدائي الجيد وإكمال ذلك التعليم (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٤)	١٧ – حصة النساء من مقاعد البرلمان الوطني ١٨ – نصيب المرأة من فرص العمل بأجر في القطاع غير الزراعي		
	الهدف ١٠ – خفض معدل وفيات الرضع إلى ما دون ٣٥ حالة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٥)	١٩ – معدل وفيات الرضع	منظمة الصحة العالمية اليونيسيف	
	الهدف ١١ – خفض معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات إلى أقل من ٤٥ حالة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٥)	٢٠ – معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات	منظمة الصحة العالمية اليونيسيف	
	الهدف ١٢ – خفض المعدل الحالي للوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٦)	٢١ – معدل الوفيات النفاسية	منظمة الصحة العالمية اليونيسيف	
	الهدف ١٣ – خفض عدد من يعانون من ضعف التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	٢٤ – النسبة المئوية للسكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة التغذوية	منظمة الأغذية والزراعة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	برنامج الأغذية العالمي منظمة الصحة العالمية اليونيسيف
	الهدف ١٤ – خفض عدد العاجزين عن الحصول على مياه شرب مأمونة أو عن تحمل تكلفتها إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١٠)	٢٢ – عدد السكان المتاح لهم إمكانية مستدامة للحصول على مصادر مياه أفضل، في المناطق الحضرية والريفية على السواء	موئل الأمم المتحدة اليونيسيف	منظمة الصحة العالمية

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
	الهدف ١٥ – خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما بحلول عام ٢٠٠٥ في جميع البلدان، وبنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان تضررا (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٧)	٢٣ – معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الراشدين الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و ٤٩ عاما ٢٤ – معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل، اللاتي يتراوح عمرهن بين ١٥ و ٢٤ عاما	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية منظمة الصحة العالمية	اليونيسيف صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	الهدف ١٦ – زيادة النسبة المئوية للنساء اللاتي يتلقين رعاية أثناء الولادة وما قبلها إلى ٦٠ في المائة	٢٥ – زيارة واحدة للمرأة على الأقل في مرحلة ما قبل الولادة، نسبة مئوية	اليونيسيف صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة الصحة العالمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	الهدف ١٧ – خفض سوء التغذية بين الحوامل والأطفال قبل سن الدراسة في أقل الدول نموا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	٢٦ – مدى انتشار انخفاض الوزن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام	منظمة الأغذية والزراعة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	برنامج الأغذية العالمي منظمة الصحة العالمية اليونيسيف
	الهدف ١٨ – إجراء خفض كبير في معدلات الإصابة بالملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض الفتاكة في أقل البلدان نموا بحلول نهاية العقد؛ وخفض الوفيات بسبب السل وخفض انتشار ذلك المرض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وخفض عبء الإصابة بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٨)	٢٧ – معدل الانتشار المرتبط بالملاريا ٢٨ – معدل الوفيات المرتبطة بالملاريا ٢٩ – معدل الانتشار المرتبط بالسل، لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة ٣٠ – معدل الوفيات المرتبطة بالسل، لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة	منظمة الصحة العالمية اليونيسيف	صندوق الأمم المتحدة للسكان
	الهدف ١٩ – تشجيع صحة الأطفال وبقائهم على قيد الحياة وخفض التباينات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وفيما بينها في أسرع وقت ممكن، مع الاهتمام بوجه خاص بالقضاء	٣١ – نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الحصبة في السنة الأولى من عمرهم ٣٢ – نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد السل في السنة الأولى من عمرهم	اليونيسيف منظمة الصحة العالمية	

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
	على نسق وفيات البنات الرضع والأطفال المفرطة التي يمكن منعها	٣٣ – نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الخنّاق والسعال الديكي والكزاز في السنة الأولى من عمرهم		
	الهدف ٢٠ – تحسين حالة صحة وتغذية الرضع والأطفال	٢٦ – مدى انتشار انخفاض الوزن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام ٣١ – نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الحصبة في السنة الأولى من عمرهم ٣٢ – نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد السل في السنة الأولى من عمرهم ٣٣ – نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الخنّاق والسعال الديكي والكزاز في السنة الأولى من عمرهم ٣٤ – النسبة المئوية للأطفال الذين يقل عمرهم عن ستة أشهر الذين يتلقون رضاعة ثديية حصرا	اليونيسيف منظمة الصحة العالمية	
	الهدف ٢١ – تشجيع الرضاعة الثديية كاستراتيجية لبقاء الطفل على قيد الحياة	٣٤ – النسبة المئوية للأطفال الذين يقل عمرهم عن ستة أشهر الذين يتلقون رضاعة ثديية حصرا	اليونيسيف	
الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً	**الهدف ٢٢ – زيادة شبكات أو وصلات الطرق في أقل البلدان نموا إلى المستوى الراهن في البلدان النامية الأخرى وزيادة سعة الطرق بالمناطق الحضرية، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي والمرافق ذات الصلة بحلول عام ٢٠١٠**	٣٥ – الطرق (كيلومترات) ٣٦ – الطرق (الأساسية) المعبّدة (كنسبة مئوية من مجموع الطرق) ٣٧ – نسبة السكان الذين تتاح لهم إمكانية الوصول إلى مرافق صحية أفضل، في المناطق الحضرية والريفية	البنك الدولي	مصرف التنمية الآسيوي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مصرف التنمية الأفريقي البنك الإسلامي للتنمية

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
	الهدف ٢٣ – تحديث وتوسيع الموانئ والمطارات والمرافق الملحقة بها لتعزيز قدراتها الاستيعابية بحلول عام ٢٠١٠	٣٨ – عدد رحلات الطائرات المغادرة (بالآلاف) ٣٩ – الشحن الجوي (بملايين الأطنان –كيلومترات)	البنك الدولي منظمة الطيران المدني الدولي	منظمات الطيران المدني الإقليمي
	الهدف ٢٤ – تحديث وتوسيع وصلات ومرافق السكك الحديدية، وزيادة قدراتها الاستيعابية إلى المستوى القائم في البلدان النامية الأخرى بحلول نهاية العقد	٤٠ – خطوط السكك الحديد (كيلومترات) ٤١ – الشحن عن طريق السكك الحديد للكيلومتر الواحد	البنك الدولي	مصرف التنمية الآسيوي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مصرف التنمية الأفريقي البنك الإسلامي للتنمية صندوق الأوبك للتنمية الدولية
	الهدف ٢٥ – زيادة حجم شبكات الاتصالات في أقل البلدان نموا، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية، وتحسين إمكانية حصول الفقراء على تلك الخدمات في المناطق الحضرية والريفية كي تصل إلى المستويات الراهنة في البلدان النامية الأخرى	٤٢ – مكاتب البريد الدائمة والمتنقلة	الاتحاد البريدي الدولي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات من أجل التنمية	البنك الدولي
	الهدف ٢٦ – زيادة الدراية بالحاسوب بين صفوف الطلبة بمؤسسات التعليم العالي والجامعات بنسبة ٥٠ في المائة وفي المدارس الابتدائية والثانوية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥		الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات من أجل التنمية اليونسكو	
	الهدف ٢٧ – زيادة متوسط كثافة الهواتف إلى خمسة خطوط رئيسية لكل ١٠٠ فرد ووصلات شبكة الإنترنت إلى ١٠ مستعملين لكل ١٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٠ (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١٨)	٤٣ – عدد المشتركين في خطوط الهاتف العادي والهاتف المحمول لكل ١٠٠ فرد ٤٤ – عدد مستعملي شبكة الإنترنت لكل ١٠٠ فرد	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	البنك الدولي مصرف التنمية الآسيوي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مصرف التنمية الأفريقي البنك الإسلامي للتنمية صندوق الأوبك للتنمية الدولية

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية		(من المؤشرات على سبيل المثال: نسبة المنتجات الممنوحة فرصة الوصول إلى الأسواق دون رسوم أو تحديد حصص)	الأونكتاد مركز التجارة الدولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البنك الدولي منظمة التجارة العالمية صندوق النقد الدولي	وحدة بلدان الجنوب/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الالتزام ٦: الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة			مرفق البيئة العالمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	
الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية	**الهدف ٢٨ – تقديم البلدان المانحة ٠,٢٠ في المائة أو أكثر من ناتجها القومي الإجمالي في صورة مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا**	٤٥ – مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	
	الهدف ٢٩ – الإسراع بإلغاء جميع الديون على أقل البلدان نموا	٤٦ – عدد العمليات الرسمية الثنائية لإلغاء الديون المستحقة على البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا ٤٧ – شطب الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا ٤٨ – عدد العمليات الرسمية الثنائية لإلغاء الديون المستحقة على غير البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البنك الدولي صندوق النقد الدولي	مصرف التنمية الآسيوي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مصرف التنمية الأفريقي

الالتزامات	الأهداف	المؤشرات	المؤسسات/البلدان الرائدة	مؤسسات/بلدان أخرى ذات صلة[1]
		٤٩ - شطب الديون المتعددة الأطراف المستحقة على غير البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا		
		٥٠ - شطب الديون المستحقة على أقل البلدان نموا الخارجة من صراعات		
	الهدف ٣٠ - زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا	٥١ - نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد	الأونكتاد	المصارف الإنمائية الإقليمية
		٥٢ - معدل نمو النسبة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي		
	الهدف ٣١ - زيادة الموارد المالية عن طريق آليات الائتمانات الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى	٥٣ - معدل نمو الائتمانات الصغرى	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	
		٥٤ - معدل نمو الادخارات الصغرى		

المرفق الثاني

إعلان كوتونو الوزاري

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نموا، المشاركين في المؤتمر الوزاري المعقود يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في كوتونو، بنن، للإعداد للاستعراض العالمي الشامل لمنتصف المدة لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، المزمع عقده عام ٢٠٠٦، أثناء انعقاد الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

إذ نشير إلى إعلان وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ نشير أيضا إلى إعلان الألفية وخصوصا إلى الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى القضاء على الفقر،

وإذ نشير كذلك إلى نتائج المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عُقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢،

وإذ نضع في اعتبارنا الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في نيويورك، الذي جدد التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود، واتخاذ تدابير سريعة بهدف تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل في الوقت المناسب،

وإذ نشير إلى التزام قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ ندرك ضرورة العمل على نحو مشترك ومتآزر للمساهمة بفعالية وكفاءة في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي في تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أيضا أن أقل البلدان نموا التي تعيش في صراع والبلدان الخارجة من صراعات تواجه صعوبات في تنفيذ برنامج عمل بروكسل،

قد اتفقنا على ما يلي:

١ - نؤكد مجددا أنه لتحسين المستويات المعيشية لشعوبنا، لا بد من تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢ - ونكرر التأكيد على أن الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، يمكن أن تتحقق بفعالية في أقل البلدان نموا عن طريق الوفاء في الوقت المناسب بالالتزامات السبعة الواردة في برنامج عمل بروكسل.

٣ - ونقر بضعف تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وبالتالي نؤكد بقوة على ضرورة تنفيذ البرنامج كاملا لكونه يوفر إطارا أساسيا للشراكة من أجل النمو الاقتصادي المتواصل، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في بلداننا.

٤ - ونشير إلى أن تقاريرنا الوطنية عن استعراض منتصف المدة، وهي نتائج للحوارات التي دارت على الصعيد الوطني فيما بين الأطراف ذات الصلة بشأن حالة تنفيذ برنامج عمل بروكسل، تعكس الإنجازات التي تحققت والصعوبات التي أعاقت تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وتوضح الخطوات المقبلة.

٥ - ونشدد على ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية شاملة للإجراءات الوطنية والدولية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

٦ - ونشدد على أن الحكم الرشيد في كل بلد من أقل البلدان نموا وعلى المستوى الدولي شرط أساسي لنجاح تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٧ - ونقر بأن الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني أمران أساسيان لتنفيذ برنامج عمل بروكسل في أقل البلدان نموا. وعلى وجه التحديد، تحتاج أقل البلدان نموا الداخلة في صراع، أو الخارجة من صراع، أو التي تعيش مرحلة ما بعد الصراع، إلى مزيد من الدعم الدولي بهدف تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل في حينها.

٨ - ونقر بأنه فيما تتحمل أقل البلدان نموا المسؤولية الأولى عن تنميتها، يتحمل المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف دورا أساسيا في تزويد هذه البلدان بالموارد والمساعدات التقنية الكافية لتعزيز قدراتها الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر وتنفيذ التنمية المستدامة.

٩ - ونقر بأن المجتمع المدني والقطاع الخاص يجب أن يقوما بدور مهم في تعزيز أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا.

١٠ - ونقر بأن قضايا الصحة، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، والأمراض المعدية الأخرى، مثل أنفلونزا الطيور، تمثل مشكلة خطيرة في أقل البلدان نموا نتيجة لقصور الدراية التقنية، وقلة القدرات البشرية والمؤسسية والموارد

المالية، ونحث المجتمع الدولي على أن يكفل التصدي لاحتياجات أقل البلدان نموا بصورة شاملة في جميع البرامج الإقليمية والعالمية.

١١ - ونحث شركاءنا الإنمائيين على الإسراع ببذل الجهود التي تكفل تقليل أوجه الاستضعاف المتزايد في أقل البلدان نموا، مع الحفاظ على البيئة العالمية، وتقليل فقدان التنوع البيولوجي؛ والحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ، ومكافحة التصحر وإيقاف تدهور الأراضي وتعزيز مناعة أقل البلدان نموا لمواجهة الكوارث الطبيعية وبناء قدراتها للإقلال من عواقبها.

١٢ - ونشدد على ضرورة أن تقوم لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمراجعة معايير رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا لجعل مؤشر الضعف شرطا لازما فوق جميع المؤشرات الأخرى لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا.

١٣ - ونؤكد على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم للبلدان التي جرى استبعادها لتوها من قائمة أقل البلدان نموا حتى لا تتعطل مشاريعها وبرامجها الإنمائية ولتمكينها من مواصلة مسيرتها الإنمائية.

١٤ - ونشدد على ضرورة تنفيذ الالتزامات الواردة في البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ القاضية بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد نحث جميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، على بذلك جهود متضافرة واتخاذ تدابير عاجلة لتلبية أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل في الوقت المناسب.

١٥ - ونكرر التأكيد على الحاجة العاجلة لأن يفي المجتمع الدولي بالتزامات وأهداف توافق آراء مونتيري فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا وباتخاذ التدابير المالية الأخرى، بما فيها زيادة التمويل القائم على المَنح، مع إلغاء جميع الديون الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية.

١٦ - ونقر بحيوية التجارة الدولية لتنمية بلداننا وللقضاء على الفقر، ونشدد على أهمية تمكين إدماج أقل البلدان نموا بطريقة نافعة ومجدية ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفقا لولاية الدوحة ولنتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٥.

١٧ - ونعيد التأكيد على ضرورة التعجيل بانضمام أقل البلدان نموا لمنظمة التجارة العالمية وتيسيره، ونحث الأعضاء على الحد من السعي للحصول على تنازلات من أقل البلدان نموا التي تنضم إلى المنظمة.

١٨ - ونكرر التأكيد على ضرورة توفير المزيد من الموارد الكافية، إضافة إلى آليات تنفيذ فعالة لبناء القدرات التجارية لمعالجة جوانب القصور الكامن في قدرات أقل البلدان نموا في جوانب العرض وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق.

١٩ - ونؤكد مجددا على أن وجود نظام فعال متعدد الأطراف يقوم على أساس القانون الدولي الساري، وتدعمه مؤسسات دولية قوية يكون محورها الأمم المتحدة، أمر أساسي للحد من الفقر المدقع ولتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - ونحث منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات واجتماعات القمة للأمم المتحدة بفعالية وبما يكفل تحقيق غايات وأهداف برنامج عمل بروكسل.

٢١ - ونشدد على الحاجة إلى مزيد من التنسيق والتجانس فيما بين منظمات منظومة الأمم المتحدة بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، في تعميم برنامج عمل بروكسل ضمن برامج عملها وتقاريرها لضمان فعالية تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٢٢ - ونقر أيضا بأهمية تعزيز التعاون داخل أقاليم بلدان الجنوب وفيما بينها في مجالات مثل التجارة، والصحة، والحد من أخطار الكوارث ونظم الإنذار المبكر، والاستثمارات، والاتصالات، والهياكل الأساسية للمواصلات وتجارة العبور.

٢٣ - ونرحب بالتدابير المتخذة من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وندعوها إلى زيادة مواردها وجهودها زيادة كبيرة لصالح بناء القدرات والتنمية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك اقتسام أفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة بأقل البلدان نموا.

٢٤ - ونشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساهماتها المالية في تنظيم الاجتماعات التي عقدت للتحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل في كل من أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وفي بانكوك، تايلند، يومي ١٤ و ١٥ آذار/

مـــارس ٢٠٠٦، وكـــذلك المـــؤتمر الـــوزاري المعقـــود في كوتونـــو، بنـــن، في الفتـــرة٥-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٥ - ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، في تعزيز تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٢٦ - وننوه بدور مكتب منسق أقل البلدان نموا في تنسيق المواقف والأنشطة المتعلقة بتيسير تنفيذ برنامج عمل بروكسل ولتمثيله مصالح وشواغل أقل البلدان نموا في منظومة الأمم المتحدة وفي جميع المحافل الدولية والمتعددة الأطراف.

٢٧ - ونعرب عن امتناننا وتقديرنا لبنن، حكومة وشعبا، لاستضافتها المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا وللتسهيلات التي وفرتها لضمان نجاح المؤتمر.

٢٨ - ونعتمد استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.